منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
تقرير عن التنمية

عرض عام

الصادرات لتحسين سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



غلاديس لوبيز-أسيفيدو وريموند روبرتسون، محرران

مجموعة البنك الدولي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
تقرير عن التنمية

عرض عام

الصادرات لتحسين سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

غلاديس لوبيز-أسيفيدو
وريموند روبرتسون، محرران

مجموعة البنك الدولي

هذا الكتيب يحتوي على العرض العام لتقرير "الصادرات لتحسين سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (DOI: 10.1596/978-1-4648-1972-8). وفور نشره ستتاح نسخة للتقرير النهائي الكامل بصيغة PDF على الموقع التالي https://openknowledge.worldbank.org/ ويمكن طلب نسخة مطبوعة من الموقع التالي: http://amazon.com يرجى استخدام النسخة النهائية من الكتاب لغرض الاستشهاد، وإعادة الإنتاج، والتعديل.

2023 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 1000 – 473 – 202، موقع الإنترنت www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

هذا العمل هو نتاج عمل موظفي مجموعة البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولاتشكل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذا العمل بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات التي يتضمنها هذا التقرير. ولا تعني الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة في أي خريطة في هذا التقرير أي حكم من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي منطقة أو تأييد لهذه الحدود أو قبولها.

ولا تتضمن هذه الوثيقة ما يشكل أو يعتبر قيدا على أو تخليا عن الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظ على نحو محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي:
http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo: (CC BY 3.0) وبموجب هذا الترخيص يحق لك نسخ أو توزيع أو تعديل هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

إسناد العمل الى المؤلف – يرجى إسناد هذا العمل كالتالي: غلاديس، لوبيز-أسيفيدو، وريموند روبرتسون، محرران، 2023. "الصادرات لتحسين سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". تقرير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. الترخيص: إسناد المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمات – إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذه الترجمة ليست من عمل البنك الدولي، وينبغي ألا تعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة.

التعديل – في حالة تعديل هذا العمل، يرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل إلى المؤلف: هذا تعديل لعمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المعبر عنها في التعديل تقع مسؤوليتها على عاتق كاتب التعديل وحده. وهي غير معتمدة من البنك الدولي.

محتوى الطرف الثالث – البنك الدولي لايمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لايضمن ألا يمس استخدام أي مكون أو قسم يملكه طرف ثالث متضمن في هذا العمل بحقوق هؤلاء الأطراف. وتقع مخاطر أي دعاوي قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا كنت ترغب في إعادة استخدام أحد مكونات هذا العمل، فإن مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على تصريح إعادة الاستخدام أو الحصول على تصريح من صاحب حقوق الملكية يقع على عاتقك وحدك. ويمكن أن تتضمن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

وجميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص، يجب أن توجه الى مكتب الناشر بالبنك الدولي، على العنوان التالي:
World Bank Publications, The World Bank Group,
1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA
بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

صورة الغلاف: © سونيدياز/البنك الدولي. يلزم الحصول على إذن آخر لإعادة الاستخدام.
تصميم الغلاف: بيل براغالوسكي، Critical Stages LLC.

سلسلة تقارير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعرض هذه السلسة تقارير منجزات التنمية الرئيسية التي أعدها مكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للبنك الدولي، استناداً إلى بحوث جديدة وتحليلات استعرضها الأقران استعراضاً شاملاً. ويهدف كل تقرير إلى إثراء النقاش حول التحديات والفرص التي تواجهها المنطقة في مجال التنمية في سعيها للإيفاء باحتياجات شعوبها المتنامية.

العناوين الواردة في سلسلة تقارير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاقتصاد غير الرسمي والنمو الشامل للجميع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2023) بقلم غلاديس لوبيز-أسيفيدو، ومماركو رانزاني، ونيستا سينها، وآدم الشيخي

الصادرات لتحسين سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2023) بقلم غلاديس لوبيز-أسيفيدو وريموند روبرتسون

سماوات صافية وبحار نقية: تلوث الهواء، والنفايات البلاستيكية في البحار، وتآكل المناطق الساحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2022) بقلم مارتن فيليب هيغر، ولوكاس فاشولد، وأنابيلا بالاسيوس، ومالا الأحمدي، ومارجوري - آن برومهيد، ومارسيلو آتشيربي

آثار جائحة فيروس كرورنا على توزيع الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2021)، حررها يوهانس ج. هوغيفين وغلاديس لوبيز أسيفيدو

الآثار التوزيعية لجائحة كورونا (كوفيد-19) في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2021) تحرير: يوهانس هوغيفين وغلاديس لوبيز-أسيفيدو

إعادة إعمار العراق بعد عام 2003: التعلّم من نجاحاته وإخفاقاته (2019) بقلم هيديكي ماتسوناغا

ما بعد الندرة: الأمن المائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2018) إعداد البنك الدولي

هبّات الغضب الشعبي: اقتصاديات الربيع العربي وتداعياته (2018) بقلم إيلينا إيانتشوفيتشينا

السياسات المناوئة للامتيازات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: قياس الأثر والمدلولات (2018) بقلم سيد أختار محمود ومريم آيات علي سليمان

الوظائف أو الامتيازات: إطلاق العنان لإمكانات خلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2015) بقلم مارك شيفبوير، وعبد الله ساي، وسحر حسين، وهانية سحنون، وفيليب كيفر

الطريق المسلوك: مسيرة دبي نحو الارتقاء بالتعليم الخاص: استعراض للبنك الدولي (2014) أجراه سايمون ثاكر وإرنستو كوادرا

الاشتمال والمرونة: استشراف المستقبل بالنسبة لشبكات الأمان الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2013) بقلم جوانا سيلفا، وفيكتوريا ليفين، وماتيو مورغاندي

الأبواب المفتوحة: المساواة بين الجنسين والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2013) إعداد البنك الدولي

من الصحوة السياسية إلى الصحوة الاقتصادية في العالم العربي: مسار التكامل الاقتصادي (2013) بقلم جين - بيير شوفور

التكيف مع مناخ متغير في العالم العربي: دراسة حالة عن نظم إدارة التكيف والقيادة في بناء القدرة على مجابهة تغير المناخ (2012) بقلم دورتي فيرنر

تحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة: حل ناشئ لسد الفجوة المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2012) إعداد البنك الدولي

أماكن فقيرة وأشخاص ناجحون: كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تتجاوز التفاوتات المكانية (2011) إعداد البنك الدولي

الحصول على الخدمات المالية والاستقرار: خريطة طريق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2011) بقلم روبرتو روشا، وزوفيا أرفاي، وسوبيكا فارازي

من الامتيازات إلى المنافسة: إطلاق العنان للنمو الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2009) إعداد البنك الدولي

الطريق غير المسلوك: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2008) إعداد البنك الدولي

تحقيق الاستفادة المثلى في مواجهة شح المياه: المساءلة من أجل تحسين نتائج إدارة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2007) إعداد البنك الدولي

النوع الاجتماعي والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المرأة في المجال العام (2004) إعداد البنك الدولي

إطلاق الإمكانات لخلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد (2004) إعداد البنك الدولي

تحسين نظام الإدارة العامة والحوكمة من أجل التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تعزيز الشمول والمساءلة (2003) إعداد البنك الدولي

التجارة، والاستثمار، والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التواصل مع العالم (2003) إعداد البنك الدولي

جميع الكتب الواردة في سلسلة تقارير التنمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متاحة مجاناً عبر الموقع الإلكتروني .https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/2168

المحتويات

مقدمة **vii**
شكر وتقدير **ix**
نبذة عن المؤلفَين والمساهمين **xi**

عرض عام **1**

مُقدمة 1
الرسالة 1: سياسة التجارة المحررة تعزز تدفقات التجارة، مع تحقيق منافع كبيرة 4
الرسالة 2: المنافع التجارية لم تحسن نواتج سوق العمل 7
الرسالة 3: المنافع التجارية لا توزع بالتساوي 12
الرسالة 4: تجزئة الأسواق حسب نوع الجنس تعوق تحسين نواتج سوق العمل 14
الحواشي 16
المراجع 17

الإطارات

الإطار ع ع-1 الأسلوب المنهجي 3
الإطار ع ع-2 المغرب: الصدمات التجارية الإيجابية تحد من النشاط الاقتصادي غير الرسمي ومشاركة الإناث في القوى العاملة 10
الإطار ع ع-3 مصر: "الصلة المقطوعة" بين التدفقات التجارية ونواتج سوق العمل؟ 11
الإطار ع ع-4 تونس: الصدمات التجارية وأسواق العمل "مجزأة" حسب نوع الجنس 15

الأشكال

الشكل ع ع-1 الاتجاهات في تحرير التعريفات الجمركية وتدفقات التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2000–2019 2
شكل الإطار ع ع-1-1 طريقة لدراسة الصلة بين السياسة التجارية ونواتج سوق العمل 3
االشكل ع ع-2 مجموع اتفاقيات التجارة الإقليمية في مصر والمغرب وتونس، 1970–2020 5
االشكل ع ع-3 معدلات التعريفة الجمركية على جميع المنتجات في مصر والمغرب وتونس، 2000–2019 5
الشكل ع ع-4 آثار المعاملة للاتفاقيات التجارية في المغرب وتونس ومصر 6
االشكل ع ع-5 متوسط معدلات البطالة فيما يتعلق بالتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (على مستوى المنطقة وبلدان مختارة) والبلدان النظيرة الاقتصادية في مناطق أخرى، 2015–2019 7

الشكل ع ع-6 نسب التشغيل إلى عدد السكان في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حسب المناطق، 2000–2019 8
الشكل ع ع-7 معدلات البطالة حسب نوع الجنس والمنطقة، 2019 13
الشكل ع ع-8 مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة في مصر والمغرب وتونس مقارنةً ببلدان مختارة في مناطق أخرى، 2019 14

الجدول

الجدول ع-1 الآثار التقديرية قصيرة وطويلة الأمد لزيادة التعرض للصادرات في مصر والمغرب وتونس 9

مقدمة

في العادة، تشير المؤشرات الاقتصادية المعيارية إلى المنافع الكبيرة التي يحققها الانفتاح التجاري لنمو البلدان الاقتصادي ومعدلات رخائها. ونادراً ما توجد استثناءات لهذه القاعدة. ومع ذلك، يظل أمامنا لغز نحتاج لفك طلاسمه حين يتعلق الأمر ببعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فعلى الرغم من الارتفاع الكبير في معدل تحرير التجارة والنمو القوي للتجارة الذي يشهده الكثير من اقتصادات المنطقة، تظل نواتج سوق العمل، والتي تنعكس في متوسط الأجور، ومستويات الاقتصاد غير الرسمي، والبطالة، ومشاركة النساء في القوى العاملة، على سبيل المثال لا الحصر، أقل في كفاءتها مما تشهده معظم البلدان الأخرى. والسؤال هنا لماذا فشلت معدلات التجارة المتزايدة في تحقيق نواتج أفضل لسوق العمل في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل في المنطقة؟

فيما بين عامي 2000 و2009، شهد العديد من الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل على مستوى العالم طفرة اقتصادية ذات صلة بالتجارة، حيث تزامن ارتفاع معدل صادرات كل من المواد الخام والسلع المصنَّعة مع تراجع معدلات الفقر وعدم المساواة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسارعت وتيرة تدابير تحرير التجارة في إطار سعي البلدان للاندماج في سلاسل القيمة العالمية لتشجيع النمو الاقتصادي. واستجابة لذلك، ارتفع إجمالي معدل التجارة في الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل ارتفاعاً حاداً بالتوازي مع إجمالي الناتج المحلي.

هذه هي أنواع التحسينات الاقتصادية التي نتوقع أن تحققها التجارة. ولكننا نتوقع، زيادة على ما سبق، من هذا النوع من التجارة ونمو إجمالي الناتج المحلي، تحسين نواتج سوق العمل في جميع أنحاء المنطقة. والسؤال هنا لماذا يضعف أداء الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما يتعلق بنمو فرص العمل من التجارة، على سبيل المثال؟ هذه مسألة سياسية بل اقتصادية مهمة، وهذا نظراً لأنه قد تعذر على عملية خلق فرص العمل أن تواكب الزيادة المستمرة في عدد سكان المنطقة ممن هم في سن العمل، مما تسبب بدوره في ارتفاع معدلات البطالة بشكل خاص بين الشباب وتعريضهم للخطر. فالأجهزة الحكومية لا يمكنها أن تستوعب الكثير من الموظفين خريجي الجامعات.

يحاول هذا التقرير، الذي يحمل عنوان الصادرات لتحسين أسواق العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حل لغز أسباب تأخر نواتج سوق العمل في المنطقة باستكشاف سبيلين نظريين: ألا تتمخض الاتفاقات التجارية لصالح هذه الاقتصادات عن نفس الزيادات في التبادل التجاري كالتي شهدتها البلدان في المناطق الأخرى؟ ولماذا تخفق زيادة الصادرات في تحقيق نفس أنواع نواتج سوق العمل في هذه الاقتصادات كما في البلدان الأخرى؟

وبطبيعة الحال، ليست كل اقتصادات المنطقة سواء، حيث يعتمد بعضها اعتماداً كبيراً على صادرات النفط، في حين يركز بعضها الآخر على صادرات الصناعات التحويلية، وخاصة الملابس. وقد نظرنا عن كثب إلى ثلاث حالات لبلدان لا تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط (مصر والمغرب وتونس)، ووضعنا نُهجاً لتمحيص كيفية تأثير السياسات التجارية على الواردات والصادرات، وبالتالي على أسواق العمل المحلية. واستخدمنا النمذجة الاقتصادية لتقييم كيف أثرت الاتفاقات التجارية على تدفقات التجارة ونواتج العمالة في هذه البلدان الثلاثة، وشرعنا في مقارنة تلك النواتج بالنواتج في

المناطق الأخرى، واستعرضنا القرارات رفيعة المستوى لتحديد ما إذا كانت الاختلافات بين الشركات تؤثر على العلاقة بين الصادرات ونواتج سوق العمل.

وقد تبيّن لنا أن تحرير التجارة أعطى دفعة للتدفقات التجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأدى إلى زيادة كبيرة في النمو الاقتصادي في المنطقة، لكن منافع هذه التجارة لم يتم تقاسمها على قدم المساواة بين الأجزاء الداخلية للبلد والفئات السكانية. وبوجه عام، تعزى هذه النتائج إلى التحديات الفريدة التي تواجه سوق العمل في المنطقة، بما في ذلك التجزئة الكبيرة على أساس نوع الجنس في سوق العمل، وارتفاع معدل العمالة غير الرسمية، وعدم التوازن بين النمو السكاني وخلق فرص العمل، والدور المهيمن للدولة في الاقتصاد. وعلى وجه التحديد، تبرز مصر عما سواها نظراً لافتقارها الواضح إلى الصلة بين التدفقات التجارية وتحسن أسواق العمل، في حين أن السياسات ونمو الصادرات كانا في صالح القطاعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة في عموم المنطقة. ومن الواضح أن النتائج تقتضي ضرورة دعم مشاركة المرأة في القوى العاملة، فضلاً عن زيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير فرص العمل.

ويقدم التقرير بعض أدوات ونماذج التقييم الجديدة كي تعطينا أفكاراً ثاقبة عن تحليل الآثار التوزيعية للتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما على سوق العمل. ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه النتائج واضعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين على تصميم سياسات لزيادة احتمالات أن توفر زيادة التجارة فرص عمل أكثر وأفضل لمجموعة أوسع نطاقاً من سكان المنطقة.

نادر عبد اللطيف محمد
مدير المنطقة لشؤون النمو المنصف والتمويل والمؤسسات
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البنك الدولي

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير بقيادة غلاديس لوبيز-أسيفيدو (كبيرة الخبراء الاقتصاديين بقطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، البنك الدولي) وريموند روبرتسون (مدير معهد موسباكر للتجارة والاقتصاد والسياسة العامة، وكرسي هيلين وروي ريو للاقتصاد والحكومة، جامعة تكساس أيه آند إم). وضم أعضاء الفريق الاستشاريين التالين في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف: مكسيكو أيه فيرغارا باهينا، وكلوديا بيرغ، وكارلوس بيزيرا دي غويس، وإديس غونزاليز، وخايمي روش رودريغيز، ودانييلا رويز زاراتي. ويتوجه الفريق بالشكر إلى لورا والاس على ما أبدته من مهارة في تحرير هذا التقرير وإلى أليتز سونيداس على التنسيق وأعمال التحرير الإضافية.

استفاد هذا العمل استفادة كبيرة من تعليقات وتشجيع يوهانس جي هوغيفين (مدير قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف). وتم تحسين التحليل من خلال المشاورات مع الزملاء، وعلى وجه التحديد راجي أسعد، وكيفن كاري، ونيللي الملاخ، وعاصف إسلام، ودانييل ليدرمان، وبوب ريكرز، وجوش ومبي. ويود الفريق أن يعرب عن امتنانه إلى لانتونيانا رامانانكاسينا (مساعدة البرامج، EFI-MNA-POV) على المساعدة المقدمة أثناء إعداد هذا التقرير. ويعرب الفريق عن تقديره للتمويل الذي حصل عليه من مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والصندوق الشامل للتجارة بالبنك الدولي.

نبذة عن المؤلفَين والمساهمين

المحرران

غلاديس لوبيز-أسيفيدو كبيرة خبراء اقتصاديين ورئيسة برنامج في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف بالبنك الدولي. وتغطي مسيرتها المهنية عملها في خمس مناطق تابعة للبنك الدولي، بما في ذلك عملها في منصب رئيس خبراء اقتصاديين لمنطقة جنوب آسيا، وفي العديد من المناصب القيادية ومنصب كبير خبراء اقتصاديين. وتعمل حالياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالبنك الدولي، حيث تقود العمل التحليلي والتشغيلي المعني بالآثار التوزيعية لجائحة كورونا (كوفيد-19)، والصراع، والطابع غير الرسمي، والتجارة، والأسواق الرقمية، وأثر الضرائب والإنفاق الحكومي على الدخل الحقيقي، والنمو الأخضر، وأسواق العمل، والحماية الاجتماعية، والبيانات والقدرات الإحصائية، والفقر والإنصاف، والمساواة بين الجنسين. وهي زميلة باحثة في العديد من المنظمات البحثية، ومن ضمنها معهد اقتصاديات العمل، ومنظومة البحوث الوطنية بالمكسيك، ومنتدى البحوث الاقتصادية، ومعهد سلاسل القيمة العالمية بجامعة ديوك، والمبادرة الدولية لتقييم الأثر. وقبل انضمامها إلى البنك الدولي، شغلت مناصب رفيعة في وزارة المالية ووزارة التجارة بالمكسيك، ودرّست كأستاذة في المعهد المكسيكي المستقل للتكنولوجيا. ولها كتابات كثيرة حول الاقتصاد في مجلات مُحكّمة. وتحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من المعهد المكسيكي المستقل للتكنولوجيا ودرجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة فيرجينيا.

ريموند روبرتسون أستاذ وحامل كرسي هيلين وروي ريو للاقتصاد والحكومة بقسم الشؤون الدولية بكلية بوش للإدارة الحكومية والخدمة العامة بجامعة تكساس أيه آند إم، حيث يشغل أيضاً منصب مدير معهد موسباكر للتجارة والاقتصاد والسياسة العامة. وفي عام 2018، منحته جامعة تكساس أيه آند إم جائزة زمالة التأثير الرئاسية. وهو زميل باحث بمعهد اقتصاديات العمل في بون، ألمانيا، وزميل باحث أول بمركز ميشن فودز لتكساس والمكسيك بالجامعة الميثودية الجنوبية. واشتغل بالتدريس في كلية ماكسويل للمواطنة والشؤون العامة بجامعة سيراكوزا، وعمل أستاذاً زائراً بقسم الاقتصاد بكلية الدراسات العليا للإدارة في معهد مونتيري للتكنولوجيا، فرع مكسيكو سيتي. لروبرتسون أعمال منشورة على نطاق واسع في مجال اقتصاديات العمل والاقتصاد الدولي، وسبق أن ترأّس اللجنة الاستشارية الوطنية لأحكام العمل في اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية التابعة لوزارة العمل الأمريكية، كما عمل في اللجنة الاستشارية للسياسات الاقتصادية الدولية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، وكذلك في الهيئة الاستشارية لمركز التنمية العالمية. ويحمل درجة البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة ترينيتي في سان أنطونيو، ودرجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة تكساس في أوستن.

المساهمون

مكسيكو أيه فيرغارا باهينا استشاري في قطاع الممارسات العالمية لشؤون الفقر والإنصاف في البنك الدولي. ويعمل في مجال مشاركة المرأة في العمل والآثار التوزيعية للتجارة في منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعمل في السابق خبيراً اقتصادياً في قسم الاقتصاد الدولي بالبنك المركزي المكسيكي. ويحمل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي من المعهد المكسيكي المستقل للتكنولوجيا ودرجة الماجستير في السياسة العامة من جامعة شيكاغو.

كلوديا بيرغ استشارية في وحدة الاستدامة والبنية التحتية بمجموعة بحوث التنمية التابعة للبنك الدولي. وعملت سابقاً في قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف في البنك الدولي وقطاع الممارسات العالمية للتنمية المستدامة، على سبيل المثال لا الحصر. وتشمل اهتماماتها البحثية الرئيسية تقييم الآثار الاقتصادية والآثار على الرفاه للتدابير على صعيد السياسات والاستثمار، كالتمويل الأصغر، والبنية التحتية للطرق، والإجراءات التدخلية لمكافحة الفقر، والتجارة، وحالياً تغير المناخ. وأما خارج البنك الدولي فقد استخدمت مهاراتها في صندوق النقد الدولي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية. وقبل انضمامها إلى البنك الدولي، اشتغلت بتدريس الاقتصاد الجزئي في جامعة جورج واشنطن، التي حصلت منها على درجة الدكتوراه في الاقتصاد.

كارلوس غويس استشاري في قطاع الممارسات العالمية لشؤون الفقر والإنصاف في البنك الدولي. وهو خبير في الاقتصاد المكاني ينصبّ تركيزه البحثي على أوجه التقاطع بين الاقتصاد الكلي والتجارة الدولية. وقد عمل سابقاً مستشارا اقتصاديا أول في مكتب الرئيس البرازيلي وباحثاً في صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وبعض مراكز البحث الأمريكية. ويدرس لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا في سان دييغو، ويحمل درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز.

إديس غونزاليز استشاري في قطاع الممارسات العالمية لشؤون الفقر والإنصاف في البنك الدولي. وسبق له العمل في القطاع الخاص ومنظمات إنمائية أخرى من ضمنها بنك التنمية للبلدان الأمريكية. وتشمل خبرته التحليل المالي والاقتصادي في طيف واسع من القطاعات الاقتصادية، وتقديم المشورة الاستثمارية، وتقييم المحافظ. ومن خلال برنامج فولبرايت الأمريكي للطلاب، يعمل لنيل درجة الماجستير في الشؤون الدولية من جامعة تكساس أيه آند إم، وهو متخصص في السياسات الإنمائية والاقتصادية الدولية. وتشمل اهتماماته البحثية السياسات التجارية، والقضاء على الفقر، والاتجاهات الكلية، والتنمية المستدامة. كما اشتغل أيضاً بالدراسات العليا في الاقتصاد في جامعة أمريكا الوسطى في ماناغوا بنيكاراغوا، حيث ركز على تحليل الاقتصاد الجزئي للشركات، والاستثمار في المشروعات، وتقييم المشروعات.

خايمي ألفونسو روش رودريغيز استشاري في قطاع الممارسات العالمية لشؤون الفقر والإنصاف في البنك الدولي. وركزت أبحاثه على الآثار التوزيعية للتجارة على نواتج سوق العمل، وكذلك الفقر وعدم المساواة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهو أيضاً خبير اقتصادي دولي في البنك المركزي المكسيكي، حيث يجري بحوثاً معنية بسوق العمل وتحليلات للاقتصاد الكلي لدعم لجان السياسة النقدية. ويحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد من معهد مونتيري للتكنولوجيا ودرجة الماجستير في التمويل الدولي من كلية الأعمال في رين.

دانييلا رويز زاراتي استشارية سابقة في قطاع الممارسات العالمية لشؤون الفقر والإنصاف في البنك الدولي. وتشمل اهتماماتها البحثية النمو الاقتصادي والتنمية، والتحول الهيكلي، واقتصاديات العمل، والعولمة. كما شاركت أيضاً في مشاريع مع منظمات دولية أخرى، كمنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة. وتعمل حالياً خبيرة اقتصادية دولية في إدارة البحوث بالبنك المركزي المكسيكي. وتحمل درجة الماجستير في التحليل الاقتصادي المتخصص للتجارة الدولية والتمويل والتنمية من جامعة بومبيو فابرا في إسبانيا، ودرجة الماجستير في اقتصاديات العمل من أجل التنمية من جامعة تورينو ومعهد الدراسات السياسية في باريس.

عرض عام

مُقدمة

بين عامي 2000 و 2009، شهد العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل طفرة اقتصادية تتصل بالتجارة. حيث تزامن ارتفاع صادرات المواد الخام والسلع المصنعة مع تراجع في معدلات الفقر وعدم المساواة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تسارعت وتيرة إجراءات تحرير التجارة في إطار سعي البلدان إلى اللحاق بموجة العولمة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية لتشجيع النمو الاقتصادي. واستجابة لذلك، ارتفع إجمالي التجارة في المنطقة (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل) ارتفاعاً حاداً من 61% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2000 إلى 73% في عام 2008.[1]

ومع ذلك، وعلى الرغم من استمرار تحرير التجارة مع انخفاض التعريفات الجمركية، فقد انقلب اتجاه توسع التجارة اعتباراً من عام 2008 في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وإن حدث انتعاش جزئي في الفترة 2015–2017، لكنه ظل منذ عام 2017 أدنى من مستويات عام 2009 (الشكل ع ع-1).

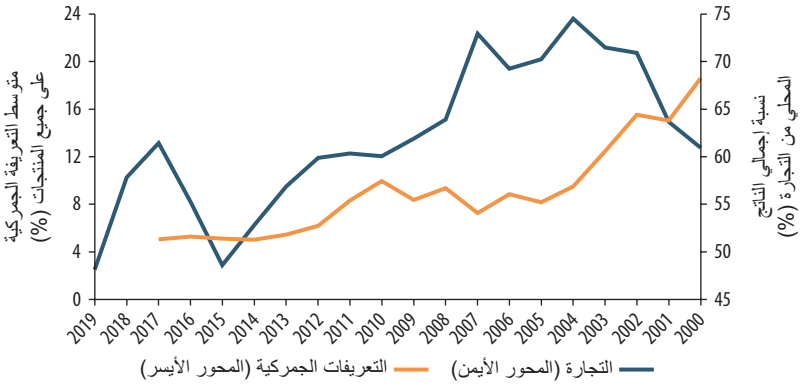
وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تزامنت الاتفاقيات التجارية والإصلاحات الأخرى مع استقرار النمو الاقتصادي، حيث سجل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بالمنطقة نمواً بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 2.5% في الفترة 2000–2004، ليرتفع قليلاً إلى 2.7% في الفترة 2005–2009. وفاقت هذه النتائج أداء المناطق الأخرى المنخفضة والمتوسطة الدخل مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء. غير أن نواتج سوق العمل في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مثل متوسط الأجور ومستويات النشاط الاقتصادي غير الرسمي ومشاركة الإناث في القوى العاملة – ظلت أقل ملاءمة مما كانت عليه في معظم البلدان الأخرى، ولا تزال هذه المشكلات قائمة.

لماذا فشلت التجارة الآخذة في الارتفاع في تحقيق نواتج أفضل لسوق العمل في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ يحاول هذا التقرير حل اللغز ببحث احتمالين: أولاً، ربما لا تحقق الاتفاقيات التجارية لهذه الاقتصادات الزيادات التجارية نفسها التي تحققت لبلدان في مناطق أخرى. ثانياً، قد لا تحقق الصادرات نفس أنواع نواتج سوق العمل في هذه الاقتصادات كما هو الحال في بلدان أخرى.

وتشير المجموعة الواسعة من التجارب في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بالمنطقة إلى ضرورة دراسة هذه الاقتصادات على حدة لتحديد الصلة المحددة بين التجارة وأسواق العمل.

الشكل ع ع-1

الاتجاهات في تحرير التعريفات الجمركية وتدفقات التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2000–2019



المصدر: البنك الدولي استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
ملاحظة: "التجارة" هي مجموع الصادرات والواردات المعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. متوسط التعريفة هو متوسط بسيط يطبق على جميع المنتجات. تنتهي بيانات أسعار التعريفة المتاحة في عام 2017. جميع البيانات تستبعد البلدان مرتفعة الدخل.

فعلى سبيل المثال، بينما تُصدِّر بعض البلدان النفط (مثل العراق وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات)، توسعت بلدان أخرى في صادرات الصناعات التحويلية، وخاصة الملابس (كما هو الحال في مصر والأردن والمغرب وتونس). ولبحث آثار التجارة على أسواق العمل في مصر والمغرب وتونس، يطبق التقرير ثلاثة نهج (يرد وصفها بمزيد من التفصيل في الإطار ع ع-1):

- تقدير أثر السياسات التجارية على التعرض للتبادل التجاري (أي الصادرات لكل عامل في المنطقة)
- تقدير العلاقة بين التعرض للتبادل التجاري ونواتج سوق العمل المحلية
- تقدير العلاقة بين الصادرات ونواتج سوق العمل على مستوى الشركات.

ولتسليط الضوء على الاختلافات داخل المنطقة، يركز التقرير على ثلاثة بلدان في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل – هي مصر والمغرب وتونس – التي تتيح، بالنظر إلى خصوصياتها في أسواق العمل، وتنويع الصادرات، وتاريخ السياسات التجارية، دروساً مهمة للتنمية الاقتصادية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[2] ويركز التقرير على أربع رسائل أساسية:

- الرسالة 1: نجحت السياسة التجارية المحررة في تعزيز تدفقات التجارة، المصحوبة بزيادة كبيرة في النمو الاقتصادي.
- الرسالة 2: لم تحقق المنافع التجارية نواتج سوق العمل المأمولة.
- الرسالة 3: لم توزع المنافع التجارية بالتساوي بين المناطق والفئات السكانية.

الإطار ع ع-1

الأسلوب المنهجي

لتتبع العلاقة بين السياسة التجارية ونواتج سوق العمل، يتبع هذا التقرير نهجاً ثلاثي المحاور (شكل الإطار ع ع-1-1):

1. كما هو مبين على الجانب الأيمن من الشكل التخطيطي، نستخدم نموذج الجاذبية لتقدير العلاقة بين السياسة التجارية (في شكل اتفاقيات تجارية) والتدفقات التجارية للبلدان محل دراستنا مقارنة بالمتوسطات العالمية.[أ]

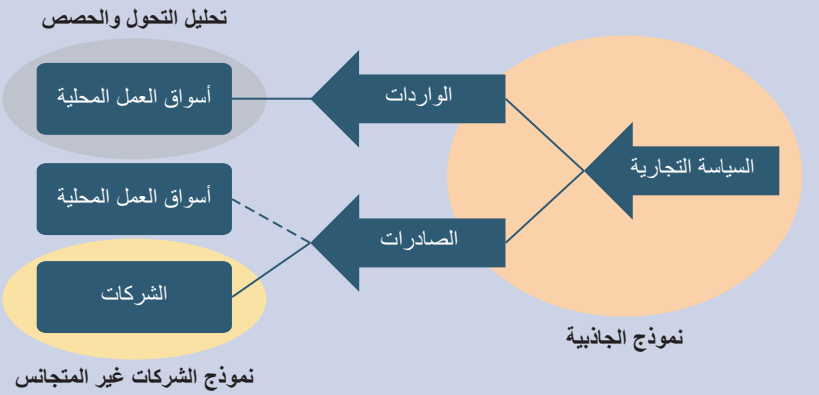
2. كما هو مبين في الجانب الأيسر العلوي من الشكل التخطيطي، فإننا نقدر العلاقة بين التدفقات التجارية ونواتج سوق العمل على المستوى المحلي أو الإقليمي. ونستخدم تحليل "التحول والحصص" (تبعاً لبارتيك 1991) لتحديد الآثار التوزيعية للتجارة وتحديد المناطق الفائزة والخاسرة من جراء ارتفاع تدفقات الصادرات.

3. كما هو مبين في الجانب الأيسر السفلي من الشكل التخطيطي، نركز على البيانات على مستوى الشركات ("نموذج الشركات غير المتجانس") لاستكشاف ما إذا كانت الاختلافات بين الشركات تؤثر على العلاقة بين الصادرات ونواتج سوق العمل، على النحو الذي تتنبأ به النظرية الاقتصادية. ومن خلال فحص المستوى الجزئي، يمكننا اكتشاف علاقات إيجابية لا يمكن تصورها على المستوى الكلي.

وتتمثل إحدى الأفكار الرئيسية وراء نهجنا في أن أسواق العمل محلية، وبالتالي فإن آثار التجارة تتناسب مع فرص العمل في الصناعات ذات الصلة بالتجارة في مختلف المدن أو المناطق. ويمكن أن يكون لكل من الواردات والصادرات آثار مهمة على سوق العمل، ونطبق نهج التحول والحصص على كليهما.

شكل الإطار ع ع-1-1

طريقة لدراسة الصلة بين السياسة التجارية ونواتج سوق العمل



أ. نموذج الجاذبية هو الأداة التجريبية الأكثر شيوعا التي يستخدمها الخبراء الاقتصاديون لتقدير مساهمات مختلف العوامل – مثل الاتفاقات التجارية – في تدفقات التجارة الدولية الثنائية. ويتبع تطبيقنا لنموذج الجاذبية بايير، وبيرغستراند، وكلانس (2018).

- الرسالة 4: من بين العقبات التي قد تحول دون تحسين نواتج سوق العمل التجزؤ الخارجي (المحدد بعوامل خارجية) للأسواق على نطاق واسع حسب نوع الجنس، وهو ما يشكل آثار الصدمات التجارية مثل ارتفاع الصادرات.

ويقدم التقرير تقييمات وأفكاراً جديدة عن صورة التجارة وسوق العمل في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن لواضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة استخدام هذه الرؤى في تصميم سياسات لا تعزز وحسب فرص إفضاء ارتفاع التدفقات التجارية إلى تحسن في نواتج سوق العمل، بل تضمن أيضاً تقاسم المنافع على نحو أكثر مساواة.

الرسالة 1: سياسة التجارة المحررة تعزز تدفقات التجارة، مع تحقيق منافع كبيرة

بين عامي 1990 و2019، وقعت مصر والمغرب وتونس 19 اتفاقية تجارة إقليمية (الشكل ع ع-2) وخفضت التعريفات الجمركية (الشكل ع ع-3). وخلال الفترة نفسها، نمت التجارة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في المنطقة من 49% إلى 59% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي،[3] وزاد مجموع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2015) بنسبة 54%.[4]

- وفي مصر، هناك 10 اتفاقيات تجارة إقليمية سارية المفعول، تم التوقيع على 6 منها منذ عام 2004. وبين عامي 2000 و 2020، ارتفعت قيمة الصادرات بنسبة 196% بالقيمة الحقيقية من قاعدة منخفضة، في حين ارتفعت الواردات بنسبة 231% – زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 52% (بالأسعار الثابتة للدولار في 2015).

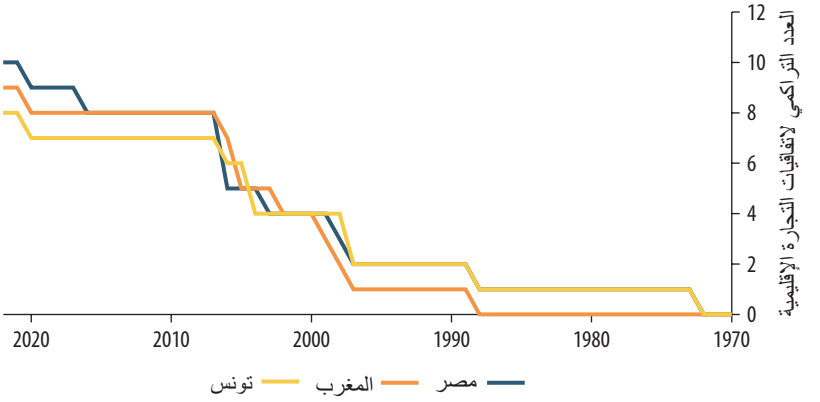
- وفي المغرب، هناك تسع اتفاقيات تجارة إقليمية سارية المفعول. وفي الفترة بين عامي 2000 و 2018، تحسنت ظروف المعيشة بشكل كبير – حيث انخفض معدل الفقر من 15.3% إلى 4.8%، وتضاعف نصيب الفرد من الدخل تقريباً.

- وفي تونس، هناك ثماني اتفاقيات تجارة إقليمية سارية المفعول، تم التوقيع على نصفها منذ عام 2000. وبين عامي 2000 و2010، نما إجمالي الصادرات ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2015) بنسبة 79% و37% على التوالي. ومع ذلك، استقر هذا الاتجاه، في أعقاب أحداث الربيع العربي في عام 2010، عند مستوى ثابت كرد فعل للصدمات المحلية والعالمية على حد سواء – وظل إجمالي الصادرات ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ثابتين منذ ذلك الحين.

تبدأ دراستنا بسؤال عما إذا كانت الاتفاقيات التجارية الأخيرة التي وقعتها مصر والمغرب وتونس أكثر أو أقل أو متساوية من حيث الكفاءة في تعزيز تدفقات التجارة الثنائية مقارنة بمتوسط الاتفاقية التجارية على مستوى العالم. وباستخدام تحليل للجاذبية، تظهر النتائج أن اتفاقيات التجارة الخارجية، في البلدان الثلاثة جميعاً، أدت دوراً جيداً في تعزيز تدفقات التجارة. وفي الواقع، كان لكل اتفاقية تجارية تأثير على التدفقات التجارية أكبر من الاتفاقية التجارية المتوسطة، وزادت التدفقات التجارية في كل بلد منها أكثر مما حققه البلد المتوسط. وبالنسبة لكل زوجين من بلدان المصدر والمقصد، كان متوسط آثار المعاملة إيجابياً وقريباً من منتصف التوزيع (0.53) – في حين كانت بعض الاتفاقات أكثر فعالية من غيرها (الشكل ع ع-4): 0.57 في تونس، و0.50 في مصر، و0.48 في المغرب.

االشكل ع ع-2

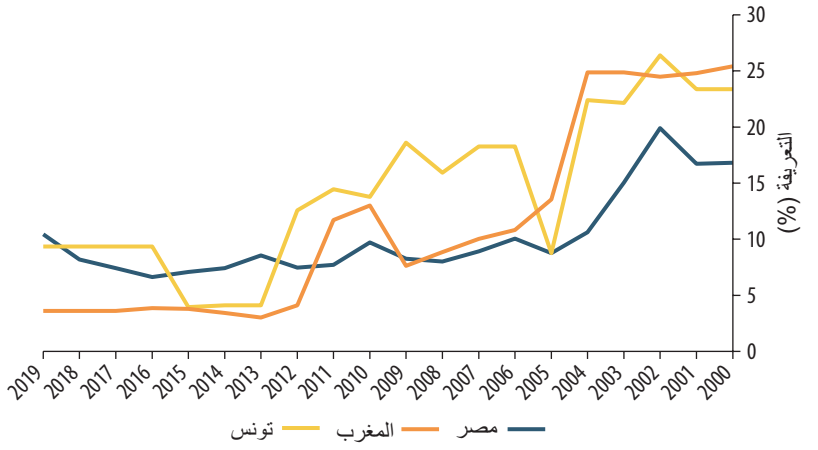
مجموع اتفاقيات التجارة الإقليمية في مصر والمغرب وتونس، 1970–2020



المصدر: نظام معلومات اتفاقيات التجارة الإقليمية التابع لمنظمة التجارة العالمية، https://rtais.wto.org.
ملاحظة: تشير "اتفاقيات التجارة الإقليمية" إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية السارية حالياً.

االشكل ع ع-3

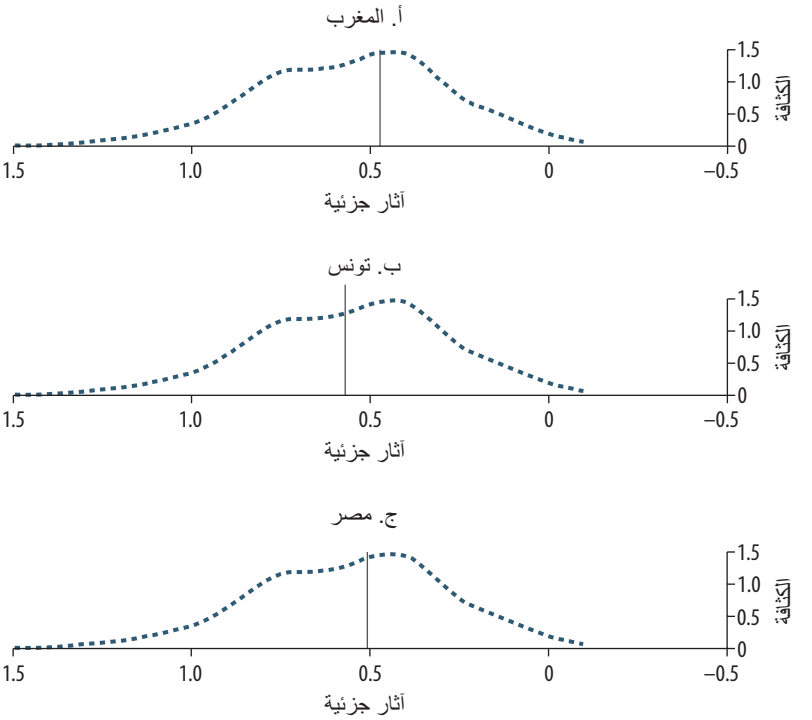
معدلات التعريفة الجمركية على جميع المنتجات في مصر والمغرب وتونس، 2000–2019



المصدر: البنك الدولي استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات موقع عالمنا في البيانات (https://ourworldindata.org/) لمختبر بيانات التغير العالمي وجامعة أكسفورد.
ملاحظات: التعريفات المبينة هي التعريفات المطبقة للوسط المرجح – متوسط معدلات التعريفة الجمركية المطبقة فعليا والمرجحة بنصيب المنتجات المستوردة الخاصة بكل بلد شريك.

الشكل ع ع-4

آثار المعاملة للاتفاقيات التجارية في المغرب وتونس ومصر



المصدر: تقديرات البنك الدولي باستخدام بيانات من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأولية.
ملاحظة: تتجاور المتوسطات الخاصة بمصر والمغرب وتونس (كما هو مبين على هيئة خطوط رأسية متصلة) مع توزيع آثار المعاملة لكل زوجين من بلدان المصدر والمقصد في عام 2010. فالقيم التي تتجاوز الصفر بالنسبة لاتفاق تجاري معين تعني ضمنا أن مثل هذا الاتفاق قد عزز التجارة بين هذين الزوجين من البلدان، مقارنة بافتراض عدم وجود اتفاقية المخالف للواقع. وتظهر الخطوط المتقطعة توزيع الآثار التقديرية.

ومن ثمّ، فمن المعقول أن يؤدي توقيع اتفاقيات تجارة حرة إضافية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى زيادة التدفقات التجارية. وفي استطلاعات الباروميتر العربي للرأي العام للأعوام 2012–2014، رأى أكثر من 70% من المشاركين أن للتجارة الدولية تأثيراً "إيجابياً للغاية" (35.0%) أو "إيجابياً إلى حد ما" (36.7%) على الاقتصاد.[5] ومع ذلك، لم يكن هذا شعوراً عاماً. وعلى الرغم من المنافع الصافية لارتفاع التدفقات التجارية، كما يتضح في النمو السريع في شرق آسيا، ترسخ التشاؤم العالمي في ظل تحميل العولمة المسؤولية عن تزايد عدم المساواة بين العمال وتأخر النمو الاقتصادي في مناطق معينة كثيراً (أرتوك وتاليوني وزاراتي 2022).

التوصية المتصلة بالسياسات: من الضروري مواصلة التوسع التجاري في جميع البلدان الثلاثة، في ضوء الشواهد القوية على أن التوقيع على اتفاقيات تجارية والتخفيض المتزامن للرسوم الجمركية من جانب اقتصادات المنطقة قد ساعدا على زيادة الصادرات والنمو الاقتصادي.

الرسالة 2: المنافع التجارية لم تحسن نواتج سوق العمل

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو الحال في مناطق أخرى، سار ارتفاع التجارة جنباً إلى جنب مع انخفاض معدلات البطالة، مما يشير إلى حدوث تحسن في خلق فرص العمل. ومع ذلك، لا تزال معدلات البطالة في المنطقة مرتفعة مقارنة بالاقتصادات النظيرة في المناطق الأخرى (الشكل ع ع-5). فبين عامي 2010 و2019، بلغ متوسط معدل البطالة السنوي 12% في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فضلاً عن ذلك، تضررت بعض الفئات أكثر من غيرها. ففي حين بلغ معدل البطالة بين الذكور نحو 9%، ارتفع معدل البطالة بين النساء من 18% إلى 20%، وارتفع معدل البطالة بين الشباب (في الشريحة العمرية 15–24 عاماً) الذي ظلوا يواجهون ندرة في الوظائف (كما حدث مع النساء)، من 25% إلى 27%.[6]

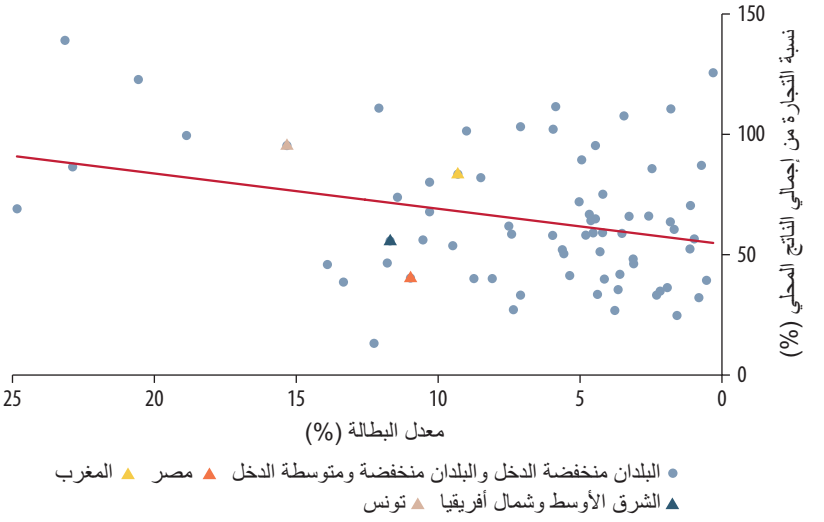
العوامل الرئيسية لزيادة البطالة

ما سبب قصور أداء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التصدي للبطالة؟ تكمن الإجابة في جانب منها في العوامل الرئيسية الثلاثة التي تتسم بها سوق العمل في المنطقة:

- زيادة المعروض من الأيدي العاملة بوتيرة أسرع من الطلب
- الدور المهيمن للدولة في الاقتصاد
- التحيز ضد المرأة.

االشكل ع ع-5

متوسط معدلات البطالة فيما يتعلق بالتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (على مستوى المنطقة وبلدان مختارة) والبلدان النظيرة الاقتصادية في مناطق أخرى، 2015–2019



المصدر: البنك الدولي استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية 2015–2019.
ملاحظة: تتوافق القيم مع متوسطات خمس سنوات لبيانات الفترة 2015–2019. ويمثل الخط الأحمر الاتجاه المناسب للبيانات. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باستثناء البلدان مرتفعة الدخل. تجميع البلدان حسب فئات الدخل وفقاً لتصنيفات البنك الدولي.

لا يواكب خلق فرص العمل تزايد عدد السكان في سن العمل في المنطقة. على الرغم من أن عدد السكان في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بالمنطقة قد تضاعف تقريباً - من 279 مليون نسمة في عام 2000 إلى 389 مليوناً في عام 2019[7]– فإن الزيادة السريعة في المعروض من الأيدي العاملة في هذه البلدان لم يقابلها زيادة في الطلب على الأيدي العاملة. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة التشغيل إلى عدد السكان من 40% في 2000 إلى 38% في 2019 (الشكل ع ع-6). وعلى الرغم من أن المناطق الأخرى منخفضة إلى متوسطة الدخل شهدت انخفاضاً أشد حدة، فإن نسبها الحالية لا تزال أعلى من المتوسطات الدنيا للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويسهم حضور الدولة المتغلغل في الاقتصاد في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. حيث كان النموذج الذي تقوده الدولة هو القاعدة، مع وجود العديد من المؤسسات المملوكة للدولة. لكن الحكومات لم تعد قادرة على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ونتيجة لذلك، فإن إيجاد فرص عمل للتعداد المتزايد من الشباب يشكل تحدياً كبيراً. وتحتل المنطقة أعلى مرتبة في معدل البطالة بين الشباب (27%). وفي عام 2019، بلغت نسبة البطالة بين الشباب 35% في تونس، و23% في المغرب، و21% في مصر.[8]

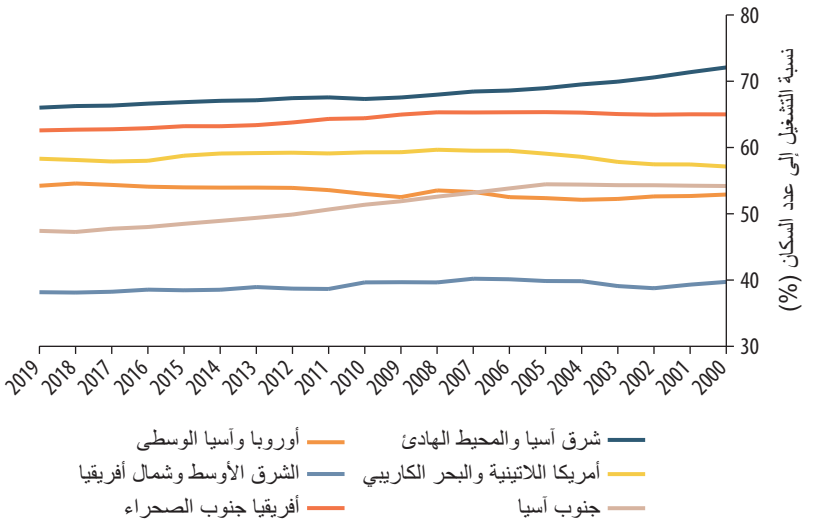
وتخلق الأعراف والتفضيلات الاجتماعية تحيزات بشأن المهام التي ينبغي أو لا ينبغي للمرأة القيام بها. وتتسبب القوانين غير المراعية لمنظور النوع الاجتماعي التي تقيد مشاركة الإناث في القوى العاملة (7%)[9] بالمنطقة – وهي أدنى نسبة في العالم – في حصر النساء في قطاعات معينة.

نظرة عن قرب على دور الصادرات في التوظيف حسب البلدان

على الرغم من وجود هذه الخصائص الثلاث إلى حد كبير في المنطقة ككل، فإن تأثيرها متفاوت على كل بلد على حدة. ولتقييم أثر ارتفاع الصادرات في البلدان محل دراستنا على نواتج سوق العمل

الشكل ع ع-6

نسب التشغيل إلى عدد السكان في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حسب المناطق، 2000–2019



المصدر: البنك الدولي استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، 2000–2019.
ملاحظة: تتوافق القيم مع النسبة الإجمالية للتشغيل إلى عدد السكان في كل منطقة. تستبعد جميع المناطق الاقتصادات مرتفعة الدخل.

(مثل مشاركة الإناث في القوى العاملة، والتشغيل، والاقتصاد غير الرسمي، والأجور)، نستخدم طريقة بارتيك المستندة إلى الجغرافيا (1991).

وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى ما يلي (الجدول ع ع-1):

- انخفض النشاط الاقتصادي غير الرسمي في المناطق المغربية الأكثر مشاركة في أنشطة التصدير مقارنة بالمناطق الأقل مشاركة، مع تعذر اكتشاف أي صلة في مصر.
- انخفضت مشاركة الإناث في القوى العاملة في المناطق المغربية الأكثر تعرضاً لتلك الأنشطة.
- وانخفض معدل تشغيل النساء في المناطق التونسية الأكثر تعرضاً، مع تعذر اكتشاف أي صلة في مصر.
- وانخفضت الأجور في مصر على المدى القصير، لكن لم يكن هناك صلة على الأجل الطويل.

الجدول ع-1

الآثار التقديرية قصيرة وطويلة الأمد لزيادة التعرض للصادرات في مصر والمغرب وتونس

البلد، وزيادة التعرض للصادرات، ومؤشرات سوق العمل		الآثار قصيرة الأمد	الآثار طويلة الأمد
أ. المغرب: زيادة قدرها 100 دولار لكل عامل		2004–2000	2008–2000
الطابع غير الرسمي	المعامل	-0.011***	-0.005**
	النسبة التائية	(-3.93)	(-2.13)
مشاركة الإناث في القوى العاملة	المعامل	-0.005*	-0.003**
	النسبة التائية	(-1.81)	(-2.55)
	الشمال	60	60
ب. تونس: زيادة قدرها مليار دولار		—	2016–2006
تشغيل الإناث إلى الذكور	المعامل	—	-0.068**
	النسبة التائية	—	(-2.19)
التغير في تشغيل الإناث	المعامل	—	-7,904***
	النسبة التائية	—	(-2.59)
التغير في تشغيل الذكور	المعامل	—	2,418
	النسبة التائية	—	(0.77)
	الشمال	—	120
ج. مصر: زيادة قدرها 100 دولار لكل عامل		2012–2009	2017–2009
الأجور	المعامل	-207.85**	-0.300
	النسبة التائية	(-2.55)	(-0.00)
	الشمال	250	246
الطابع غير الرسمي	المعامل	-0.00026	-0.01514
	النسبة التائية	(-0.09)	(-1.09)
	الشمال	250	246
مشاركة الإناث في القوى العاملة	المعامل	-0.00117	0.00107
	النسبة التائية	(-0.74)	(0.39)
	الشمال	250	246

المصدر: البنك الدولي استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأولية والمسوح الوطنية للقوى العاملة للبلدان والسنوات المحددة في الجدول.

ملاحظة: يجري اختيار مؤشرات سوق العمل بناء على توافر البيانات. وقام تحليل كل من المغرب ومصر بتطبيع التعرض لأنشطة التصدير مع حجم سوق العمل. ويفحص التحليل الخاص بتونس القدرة المطلقة على المشاركة في أنشطة التصدير بالدولار للتركيز على الفجوة بين الجنسين، والتي كان من الممكن أن يكون تأويلها أصعب لو قيست بالقوة العاملة. إحصاءات-t الدقيقة موضوعة بين قوسين. — = غير متاح. تشير النجوم إلى درجة الثقة في دقة النتيجة، ويعني العدد الأكبر من النجوم مزيداً من الثقة.

***p < .01 **p < .05 *p < .10.

المغرب

يظهر المغرب تقدماً سريعاً في التشغيل وإضفاء الطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي، غير أنه يُظهر آثاراً متباينة على المساواة بين الجنسين وتشغيل الشباب. والنمو الاقتصادي الذي يقوده قطاع التصدير، الذي أدى إلى رفع مستويات المعيشة بشكل عام، لم يترجم إلى فرص عمل كافية للتعويض عن الزيادة في عدد السكان – وهو نفس ما كان عليه الحال في بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك، انخفضت معدلات البطالة انخفاضاً كبيراً من 13.4% في عام 2000 إلى 9.7%، لكن نفعها عاد في معظمه على الذكور.

وحدث ذلك مع تحول البلاد تدريجياً من الصناعات الخفيفة كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة والمراعية للإناث (مثل قطاعي الملابس والمنسوجات) إلى القطاعات كثيفة رأس المال، التي تشجع على التحول إلى الاقتصاد الرسمي والصناعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة من الذكور، لكنها تستبعد النساء في العادة من القوى العاملة. ويعكس المغرب ظروفاً غير متوقعة أدى فيها تحسن التجارة إلى خفض معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة مع الإسهام في إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد (الإطار ع ع-2).

الإطار ع ع-2

المغرب: الصدمات التجارية الإيجابية تحد من النشاط الاقتصادي غير الرسمي ومشاركة الإناث في القوى العاملة

كيف تؤثر الصدمات التجارية على نواتج سوق العمل مثل مشاركة الإناث في القوى العاملة ومستوى الاقتصاد غير الرسمي؟ بالنسبة للمغرب، نقيم تأثير ارتفاع الصادرات على هذه النواتج باستخدام نهج 'بارتيك' المستند إلى الجغرافيا (1991). وعلى وجه التحديد، فإننا نقدر كيف تؤثر زيادة الصادرات لكل عامل (مؤشر التعرض للنشاط التجاري) على الاقتصاد غير الرسمي ومعدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى المحافظات. وينظر نهج "التحول والحصص" هذا في الصدمات والآثار على مستوى الصناعة على أسواق العمل المعرضة لتلك الصدمات والآثار بغرض إنشاء صدمة التعرض لأنشطة التصدير الخاصة بمنطقة محددة. والنتائج التي توصلنا إليها تسفر عن الاستنتاجين الرئيسيين المبينين أدناه.

يؤدي ارتفاع الصادرات لكل عامل إلى انخفاض النشاط الاقتصادي غير الرسمي في المناطق الأكثر تعرضا للنشاط التجاري. والخبر السار هو أن زيادة الصادرات خفضت معدلات العمالة غير الرسمية بين عامي 2000 و2004، وهو ارتباط يضعف خلال الفترة 2000-2008. فعلى سبيل المثال، خفضت زيادة قدرها 100 دولار في الصادرات لكل عامل النشاط الاقتصادي غير الرسمي بمقدار 0.9 نقطة مئوية في الفترة الأولى وبنسبة 0.6 نقطة مئوية في الفترة الثانية الأطول في المحافظات التي يرتفع فيها التعرض للنشاط التجاري. وهذه النتائج ذات دلالة إحصائية وتنطبق على جميع أنواع العمال.

يؤدي ارتفاع الصادرات لكل عامل إلى خفض معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المناطق الأكثر تعرضا للنشاط التجاري. ومن شأن زيادة قدرها 100 دولار في الصادرات لكل عامل أن تخفض مشاركة الإناث في القوى العاملة بنسبة 0.32 نقطة مئوية بين عامي 2000 و2004، وبنسبة 0.27 نقطة مئوية بين عامي 2000 و2008 في المحافظات التي يرتفع فيها التعرض للنشاط التجاري. وعلى الرغم من أن هذه النتائج غير متوقعة نظرا للاعتقاد السائد بأن التجارة تشجع على مشاركة الإناث في القوى العاملة، فإنها تتسق مع أنماط التجارة وسوق العمل المتمثلة في تراجع مشاركة المرأة بسبب تخصص الصناعات كثيفة العمالة كثيفة الاستخدام لرأس المال والذكور ("كثيفة الاستخدام للذكور") في المغرب.

ماذا يحدث على مستوى الشركات؟ يؤكد التحليل الجزئي لدينا أن زيادة فرص العمل ترتبط بارتفاع مبيعات الصادرات. ويكشف أيضاً أن الأثر الإيجابي للصادرات على العمالة قد حدث بشكل رئيسي في القطاع كثيف الاستخدام للذكور.

وبالتالي، فإن الزيادة في التجارة بسبب تحرير التجارة في العقود الأخيرة كان لها آثار إيجابية وسلبية على نواتج سوق العمل المحلية. وعلى الرغم من أن زيادة الصادرات لكل عامل تزيد من إضفاء الطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي، فإنها لا تترجم إلى تحسن في مشاركة الإناث في القوى العاملة بسبب مزيج من الظروف المحلية والخارجية. وتعكس هذه النتائج، على الرغم من تعارضها مع نظرية التجارة، الاتجاهات الرئيسية للتجارة وسوق العمل في المغرب.

تونس

توضح تونس كيف يمكن لارتفاع الصادرات أن يتحول إلى الضد في الحياد في معاملة الجنسين. فنظراً لما لزيادة الصادرات من آثار على خلق فرص عمل كثيفة الاستعانة بالذكور، فقد شهدت المناطق التي ارتفعت فيها معدلات التصدير نمواً أقل نسبياً في تشغيل النساء. وأدى هذا التغيير إلى انخفاض متزامن في تشغيل النساء وزيادة في تشغيل الذكور.

مصر

يبرز في مصر الغياب الواضح للصلة بين التدفقات التجارية ونواتج سوق العمل. فهناك صلة قوية بين السياسة التجارية والصادرات، حيث عززت الاتفاقات التجارية الصادرات بدرجة كبيرة، لكن ارتفاع الصادرات لم يُحدث سوى تغير طفيف في مستويات التشغيل على الصعيدين الوطني والمحلي. وفضلاً عن ذلك، كان للنمو القوي لواردات البلاد (75% منها سلع وسيطة للإنتاج) تأثير ضئيل أو قصير الأمد على متغيرات العمالة (مثل الأجور، والاقتصاد غير الرسمي، ومشاركة الإناث في القوى العاملة).

وتثير هذه النتائج احتمال انقطاع الصلة بين الصادرات وسوق العمل – أو ربما تكمن المشكلة في أن الشركات المصدرة لا تزال تشكل جزءاً صغيراً من سوق العمل (الإطار ع ع-3).

الإطار ع ع-3

مصر: "الصلة المقطوعة" بين التدفقات التجارية ونواتج سوق العمل؟

كيف يمكننا شرح الانقطاع البادي في الصلة بين التجارة وأسواق العمل المحلية؟ من الممكن أن يقدم هيكل الشركات المصرية أحد التفسيرات. ولتحديد ما إذا كان الأمر كذلك، أجرينا تحليلاً متعمقاً للشركات. وعلى كل حال، حتى وإن كانت الصادرات لا ترتبط بأسواق العمل على المستوى الكلي، كما نتوقع، فقد تكون هناك آثار على المستوى الجزئي. ومن المؤكد أن ارتفاع الصادرات يمكن أن يزيد فرص العمل من خلال زيادة الطلب على القوى العاملة. وعليه، إذا لم يحدث ذلك، فما السبب؟ لنضع في الاعتبار أربعة أسباب محتملة:

- قد تكون الشركات المصدرة شريحة صغيرة جداً من سوق العمل المحلية بحيث لا تؤثر تأثيراً كبيراً على العمالة بوجه عام. وربما كان ذلك صحيحاً بالنسبة لمصر. حيث يظهر تحليلنا أن 1% فقط من الشركات تصدر منتجاتها.
- غالباً ما تعمل الشركات المصدرة في قطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال (مثل الصناعات الاستخراجية وصادرات التكنولوجيا المتقدمة) التي يمكن أن تزيد الإنتاج دون أن تحقق زيادة كبيرة فيما لديها من قوى عاملة. وقد يكون ذلك صحيحا أيضاً. حيث توصلنا إلى أن نسبة رأس المال إلى العمالة تبلغ 31 للشركات المصدرة و26 للشركات غير المصدرة.
- قد تكون لدى الشركات المصدرة طاقة عمالية فائضة وتستخدم العمالة المعطلة نسبياً لتوفير الإنتاج الإضافي للصادرات. غير أن ذلك الاحتمال لا يبدو صحيحاً. حيث نرى أن زيادة مبيعات الصادرات بنسبة 100% من شأنه أن يعزز فرص العمل بنحو 20%.
- قد يتحول الإنتاج على مستوى الشركات ببساطة من السوق المحلية إلى السوق الدولية، دون التوسع في الإنتاج أو التشغيل. ولا يبدو ذلك صحيحاً أيضاً. حيث نرى أن زيادة مبيعات الصادرات ترتبط بالمزيد من فرص العمل والعكس بالعكس.

وخلاصة القول هي أنه من المحتمل ألا تكون هناك صلة مقطوعة. بل على الرغم من أن نسبة التشغيل في مصر ارتفعت استجابة لارتفاع الصادرات، فإنها لم تحدث على نطاق واسع بما يكفي للشعور به على مستوى الاقتصاد بأسره.

التوصية المتصلة بالسياسات: هناك أدلة قوية بالفعل على أن زيادة التوسع التجاري ستساعد على خلق فرص العمل، وإن كانت قليلة (في حالة مصر). وفضلاً عن ذلك، إذا اقترن ذلك بسياسات لتشجيع القطاعات كثيفة العمالة، فيجب أن تكون هناك زيادة في خلق فرص العمل، مما يساعد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على استيعاب العدد المتزايد من الشباب الذين يدخلون سوق العمل.

ولكي تغتنم مصر منافع التجارة، سيتعين عليها إجراء إصلاحات أعمق لخلق حوافز لتحقيق نمو كبير في قطاع التصدير، لاسيما لصالح الصناعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، وزيادة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. ويعني ذلك أنه يجب على مصر تحسين بيئة الأعمال وهو ما يمكن القيام به من خلال تقليص الحواجز الاستثمارية (خاصة أمام الاستثمار الأجنبي المباشر)، وخفض تكاليف دخول الشركات تحت مظلة الاقتصاد الرسمي، وجعل القطاع الخاص أكثر جاذبية من القطاع العام من حيث الأجور والأمن الوظيفي.

الرسالة 3: المنافع التجارية لا توزع بالتساوي

على الرغم من وجود شواهد كافية على أن التجارة تحفز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر، فإن هناك أيضاً قرائن على عدم توزيع هذه المنافع بالتساوي. وأحد أسباب حدوث ذلك أن توقيع اتفاقيات التجارة الإقليمية الجديدة وتحويل تدفقات التجارة، يصحبه إعادة توزيع الثروة – مما يعني أنه سيكون هناك حتماً فائزون وخاسرون على حد سواء، مع نمو بعض القطاعات والمناطق وتراجع أخرى. ويصدق هذا حتى في البلدان التي تعتبر "قصص نجاح" لتحرير التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو الحال في مناطق أخرى. ويشير تحليلنا إلى بعض النتائج الرئيسية بشأن هذه الظاهرة في المنطقة.

أدى عدم كفاية الطلب على الأيدي العاملة وتحول وجهته إلى عرقلة مشاركة المرأة في القوى العاملة. وتعاني النساء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من نقص فرص العمل أكثر من معاناتهن في المناطق الأخرى منخفضة ومتوسطة الدخل. وكانت نسبة البطالة بين النساء في المنطقة قريبة من 20% في عام 2019، وهي أعلى بكثير من المستويات في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (3%)، وجنوب آسيا (5%)، وأوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء (7%)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (10%) (الشكل ع ع-7).

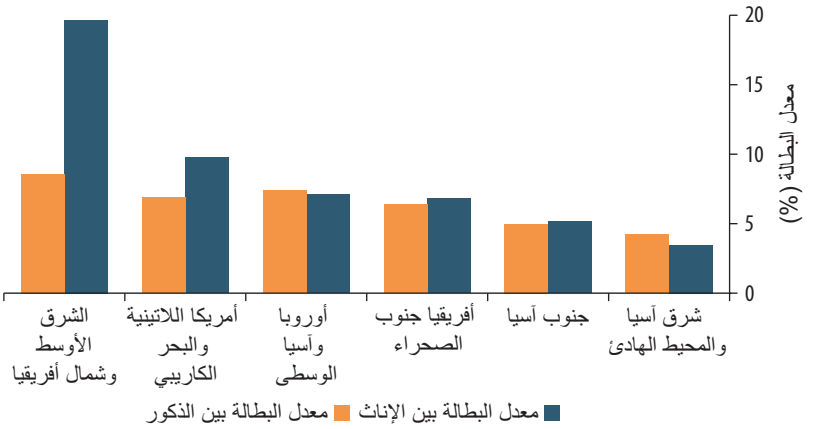
فضلاً عن ذلك، حتى عام 2019، كانت فجوة معدل البطالة بين الذكور والإناث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأكبر في العالم – 11 نقطة مئوية. وعلى النقيض، سجلت منطقتا شرق آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وآسيا الوسطى فجوات سلبية بلغت 0.7 نقطة مئوية و0.9 نقطة مئوية على التوالي، مما يشير إلى أن ندرة الوظائف في هذه المناطق الأخرى تؤثر على الرجال أكثر من النساء. وبلغت فجوات البطالة بين الجنسين في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء 3.0 و0.2 و0.3 نقطة مئوية على الترتيب – وجميعها أقل بكثير من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي عام 2000، شكل قطاع الصناعات التحويلية 18% من إجمالي تشغيل النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبحلول عام 2014، انخفض هذا الرقم إلى 15%.[10] وكما اتضح من تحليلنا، يعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى فقدان النساء لوظائفهن في قطاع المنسوجات والملابس، بسبب السياسات الصناعية الداخلية التي تشجع الصناعات كثيفة الاستخدام للذكور، وظهور منافسين دوليين، ونقص فرص العمل للنساء في قطاع التصدير الجديد.

فالحواجز الاجتماعية تمنع الكثير من النساء من البحث عن وظائف خارج القطاع العام، ومعظم الوظائف المتاحة عادة ما تكون كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة من الذكور. وفي تسعينيات القرن العشرين، بلغ متوسط مشاركة الإناث في القوى العاملة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل

الشكل ع ع-7

معدلات البطالة حسب نوع الجنس والمنطقة، 2019



المصدر: البنك الدولي استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
ملاحظة: تتوافق القيم مع المعدلات الإجمالية للبطالة في كل منطقة حسب نوع الجنس. تستبعد جميع المناطق الاقتصادات مرتفعة الدخل.

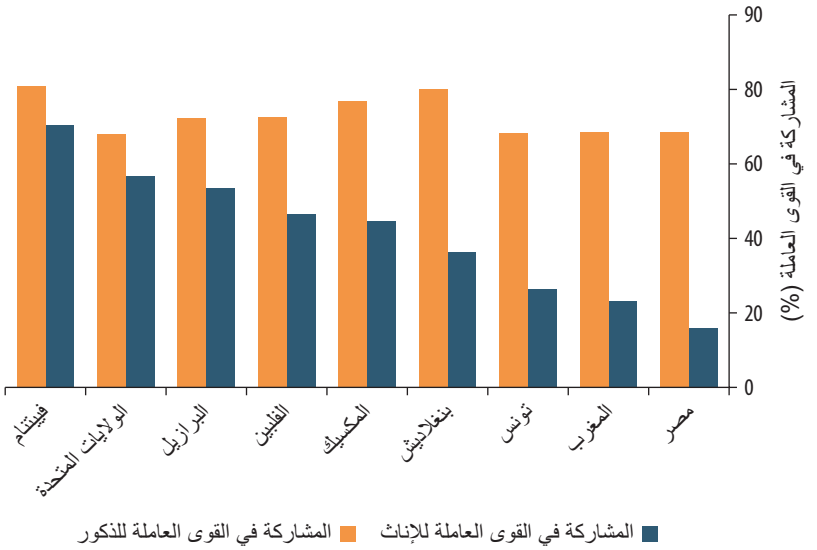
بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 17%، ليرتفع إلى 18% فقط خلال العقد التالي. وعلى سبيل المقارنة، بلغت مشاركة الإناث في القوى العاملة 28% في منطقة جنوب آسيا، و62% في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، و63% في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.[11] وعلى وجه الخصوص، سجلت بلدان دراستنا – مصر والمغرب وتونس – معدلات أدنى في مشاركة الإناث في القوى العاملة (وإن وجدت علامات قليلة على التحسن على مدى العقدين الماضيين) مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل بالمنطقة (مثل الكويت وقطر والإمارات). وفضلاً عن ذلك، مقارنةً ببلدان مختارة في مناطق العالم الأخرى، تأتي بلدان الدراسة الثلاثة في المرتبة الأدنى (الشكل ع ع-8). فعلى سبيل المثال، فإن معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في البرازيل وفييتنام في عام 2019 بلغت 53% و70% على الترتيب.

وكانت الشركات التي أسهمت بأكبر قدر في نمو الصادرات تعمل في الصناعات كثيفة الاستخدام للذكور وليس الصناعات كثيفة الاستخدام للإناث. وكان هذا هو الحال في المغرب وتونس، حيث كانت معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة 23% و26% على الترتيب (الشكل ع ع-8). وعلى الرغم من أن الفجوات أعلى من المتوسط الإقليمي (17%)، عند مقارنتها بمشاركة الرجال في القوى العاملة في كل بلد، فإن الفجوات تبلغ 49 و44 نقطة مئوية على الترتيب. أما بخصوص البطالة، فإن النساء أكثر تأثراً من الرجال. ففي الفترة نفسها، بلغ متوسط معدل البطالة بين النساء 20% في جميع أنحاء البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في المنطقة، في حين بلغ معدل البطالة بين الرجال 9%.[12]

التوصية المتصلة بالسياسات: يظهر تحليلنا أن تشجيع الصادرات كان عاملاً مثبطاً لمشاركة الإناث في القوى العاملة، على عكس الحالات جيدة التوثيق التي تستفيد فيها الصناعات التحويلية الخفيفة في بلدان الأسواق الناشئة (مثل المنسوجات والملابس) من الانفتاح التجاري، ومن ثم تشجع تشغيل النساء ومشاركة الإناث في القوى العاملة. وفي الواقع، نجد أنه بعد الصدمة التجارية، تجد النساء في المنطقة صعوبة كبيرة في تغيير المهنة.

الشكل ع ع-8

مشاركة الإناث والذكور في القوى العاملة في مصر والمغرب وتونس مقارنةً ببلدان مختارة في مناطق أخرى، 2019



المصدر: البنك الدولي استناداً إلى قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

ولعكس هذا الاتجاه، يلزم اتخاذ خطوات لزيادة توظيف الإناث وسد الفجوة بين الجنسين، التي تفاقمت من جراء الاتجاه الأخير نحو الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والصناعات كثيفة الاستخدام للذكور. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق (أ) تشجيع الصناعات الخفيفة الراقية عالية القيمة؛ (ب) اجتذاب المزيد من النساء إلى القطاعات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً والعكس بالعكس. ويجب أن تتضمن أي حزمة من حزم سياسات التجارة التوعية والتعليم والتدريب على المهارات والحوافز الخاصة لتوظيف النساء (والشباب).

الرسالة 4: تجزئة الأسواق حسب نوع الجنس تعوق تحسين نواتج سوق العمل

تعد مصاعب سوق العمل – مثل تكاليف التنقل التي تحول دون تغيير العمال لصناعتهم أو موقعهم الجغرافي – أعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منها في مناطق مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب آسيا (أرتوك، ليدرمان، وبورتو 2015). ولهذا الأمر أهمية كبيرة لأن تجزئة السوق تعرقل توزيع منافع التجارة على نطاق أوسع. وفي الواقع يعزو الاقتصاديون العديد من النتائج السلبية للعولمة إلى هذه المصاعب. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن دراستنا تعتبر تجزئة السوق حسب نوع الجنس أمراً أجنبياً (خارجياً) عن التجارة – أي أن وجودها مستقل عن العوامل التي تؤثر على التجارة. غير أن النتائج التي توصلنا إليها تحث على ضرورة دراسة هذا التحيز بين الجنسين في سوق العمل، كما هو مبين أدناه.

الصناعة المهنية مجزأة حسب نوع الجنس. تخلق التحيزات أو الأعراف الاجتماعية أو الأفضليات الفردية مصاعب في سوق العمل تمنع النساء من التنقل فيما بين القطاعات على النحو الأمثل. وإذا كانت هذه المصاعب كبيرة بما فيه الكفاية، فإنها تؤدي إلى تجزؤ كبير في السوق

على أساس نوع الجنس. فعلى سبيل المثال، يتمتع قطاع المنسوجات والملابس بنسبة عالية من تشغيل النساء، حيث يشكلن 83.6% من إجمالي عمال الملابس على مستوى العالم (لوبيز-أسيفيدو وروبرتسون 2012).

وقد أدت أسواق العمل المجزأة حسب نوع الجنس إلى تفاقم خسائر مشاركة الإناث في القوى العاملة عندما انتهت اتفاقية الألياف المتعددة في عام 1994. وكانت هذه الاتفاقية اتفاقية تجارية دولية تفرض حصصا على كمية المنسوجات والملابس المصدرة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل إلى البلدان المرتفعة الدخل. وأدى زوالها إلى زيادة صافية في صادرات الملابس العالمية وإعادة توزيع إنتاج الملابس في مختلف البلدان، مما أدى إلى زيادة فرص العمل في الملابس في بعض البلدان (مثل بنغلاديش) (لوبيز-أسيفيدو وروبرتسون 2012)، وتراجعها في بلدان أخرى (مثل بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا).

وفي المغرب، واجهت النساء انخفاضاً في فرص العمل مع انكماش صناعة الملابس التي تهيمن عليها النساء. وقد أدى انتهاء الاتفاقية – بالتزامن مع السياسات الاقتصادية الوطنية التي شجعت على إضفاء الطابع الرسمي على النشاط الاقتصادي والصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة (التي يهيمن عليها الذكور في العادة) – إلى تفاقم الانخفاض في مشاركة الإناث في القوى العاملة. وفي تونس، كانت النساء أيضاً الأشد تضرراً. ويظهر تحليلنا أن زيادة قدرها مليار دولار في القدرة على المشاركة في أنشطة التصدير أدت إلى خفض نسبة تشغيل النساء إلى الرجال بمقدار 6.8 نقاط مئوية - مدفوعة إلى حد كبير بالنساء المتزوجات أكثر من النساء غير المتزوجات (الإطار ع ع-4). وفضلاً عن ذلك، ونظرا لتزايد الصادرات في الصناعات كثيفة الاستخدام للذكور، فإن المناطق التونسية التي ترتفع فيها معدلات المشاركة في أنشطة التصدير شهدت نمواً منخفضاً نسبياً في معدل تشغيل الإناث. وبالتالي، أدى التجزؤ الجغرافي إلى مضاعفة التجزؤ على أساس نوع الجنس وتفاقم أوضاع مشاركة الإناث في القوى العاملة.

الإطار ع ع-4

تونس: الصدمات التجارية وأسواق العمل "مجزأة" حسب نوع الجنس

لماذا تُعد تجزئة سوق العمل حسب نوع الجنس مهمةً عندما تحدث صدمات تجارية؟ يشير هذا النوع من التجزئة إلى فرص عمل محتملة مختلفة للنساء والرجال. وقد بحثنا هذه المسألة في تونس من خلال الاستفادة من التفاوت في المشاركة في أنشطة التصدير وتكوين سوق العمل في مختلف المناطق التونسية. فعلى سبيل المثال، تتخصص منطقتا الشمال الشرقي والوسط الشرقي في الصناعات التحويلية، بينما تتخصص المدن في منطقة تونس الكبرى في المقام الأول في الخدمات.

وتظهر نتائجنا المعروضة في الفصل الرابع أنه بين عامي 2006 و2016، شهدت المحافظات الأكثر مشاركة في القدر الأكبر من أنشطة التصدير انخفاضا في نسبة تشغيل الإناث إلى الذكور. وليس ذلك بمستبعد، لأن معظم (زيادات) صدمات الطلب الأجنبي تركزت في الصناعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة من الذكور، مما أدى إلى توسع فرص عمل الذكور وانكماش فرص عمل الإناث.

وبعد ذلك، ولتسليط الضوء على آثار تغير التعرض للنشاط التجاري على الرفاهة، قدرنا الأثر على البطالة بين الذكور والإناث. وكشف تحليلنا أن زيادة التعرض للنشاط التجاري لم يكن له تأثير كبير على معدل البطالة بين الرجال أو النساء. وبالنظر إلى النتيجة السابقة التي أفادت بانخفاض معدل تشغيل النساء، يمكننا أن نستنتج أن النساء (لا سيما المتزوجات) يتسربن من القوى العاملة، ويبدو أن الأسر المعيشية تحل الرجال محل النساء في العمل. وفي الواقع، أدت زيادة حجم الصادرات بواقع مليار دولار إلى انخفاض عدد الوظائف بين المتزوجات بواقع 4605 وظائف و2501 وظيفة بين النساء غير المتزوجات.

التوصية المتصلة بالسياسات: ضرورة إزالة التجزؤ الجغرافي والمهني للأسواق من أجل تقاسم النمو الاقتصادي، والحد من مصاعب سوق العمل، ونشر خلق فرص العمل على عدد أكبر من السكان. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق (أ) تشجيع الصناعات المناسبة للنساء؛ (ب) التأكد من أن يكون التوسع التجاري مصحوباً بإقامة بنية تحتية ومنح حوافز مع إعطاء الأفضلية للمناطق التي أغفلتها الصناعات والصادرات الجديدة.

ومن المسائل الأخرى التي يجب معالجتها وجود تقاليد وأعراف اجتماعية معروفة جيداً تثبط عمل المرأة خارج المنزل. ويمكن للحكومة أن تساعد من خلال اعتماد إجراءات تجعل العمل عن بعد مواتياً، وهو ما يرجح أن يعود بالنفع على النساء على وجه الخصوص. وستبحث دراسة مرتقبة إمكانات الاقتصاد الرقمي في تعزيز العمل المنزلي وإعطاء دفعة لتشغيل النساء وريادتهن للأعمال.

الحواشي

1. البيانات عن حصص التجارة الإقليمية من إجمالي الناتج المحلي مأخوذة من "التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان المرتفعة الدخل)،" باستخدام بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?locations=XQ.
2. في هذا التقرير، لا تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوى الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل في المنطقة: الجزائر، وجيبوتي، ومصر، وإيران، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وسوريا، وتونس، والضفة الغربية وقطاع غزة، واليمن. وهو يستبعد البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة: البحرين وإسرائيل والكويت ومالطة وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات.
3. البيانات عن حصص التجارة الإقليمية من إجمالي الناتج المحلي مأخوذة من "التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي) - الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان المرتفعة الدخل)،" باستخدام بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: https://data.worldbank.org/indicator/NE.TRD.GNFS.ZS?locations=XQ.
4. البيانات عن مجموع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مأخوذة من "نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار في عام 2015) - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل) باستخدام بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD?locations=XQ.
5. هذه النتائج مأخوذة من استطلاع البارومتر العربي للرأي العام للأعوام 2012-2014 التي أجريت في الجزائر ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب والسودان وتونس والضفة الغربية وقطاع غزة واليمن.
6. بيانات البطالة للأعوام 2000–2019، حسب نوع الجنس والفئة العمرية، مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
7. البيانات السكانية للأعوام 2000–2019 مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
8. بيانات البطالة بين الشباب مأخوذة من "البطالة، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة في الشريحة العمرية 15–24 عاماً) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية) – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل)، مصر، والمغرب، وتونس"، باستخدام قاعدة بيانات التقديرات والتوقعات النموذجية التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILOEST) استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT): https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?end=2020&locations=XQ-EG-MA-TN&start=2019.
9. بيانات مشاركة الإناث في القوى العاملة مأخوذة من "معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من الإناث في الفئة العمرية 15 عاماً فأكثر) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية) – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل)، مصر، والمغرب، وتونس"، باستخدام قاعدة بيانات التقديرات والتوقعات النموذجية التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILOEST)، استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT): https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?end=2019&locations=XQ-EG-MA-TN&start=1990.

10. بيانات تشغيل النساء في قطاعات محددة مأخوذة من "التشغيل في الصناعة، الإناث (% تشغيل الإناث) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية) – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل)"، باستخدام قاعدة بيانات التقديرات والتوقعات النموذجية التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILOEST)، استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT): https://data.worldbank.org/indicator/SL.IND.EMPL.FE.ZS?locations=XQ.
11. البيانات الخاصة بمشاركة الإناث في القوى العاملة الإقليمية مأخوذة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
12. بيانات بطالة الرجال والنساء مأخوذة على الترتيب من "البطالة، الذكور (% من القوى العاملة للذكور) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية) – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل)" (https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS?end=2021&locations=XQ-ZQ&start=2018)؛ و"البطالة، الإناث (% من القوى العاملة النسائية) (تقدير نموذجي استناداً إلى منظمة العمل الدولية) – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل)" (https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?end=2021&locations=XQ-ZQ&start=2018)، وكلاهما يستخدم قاعدة بيانات التقديرات والتوقعات النموذجية التابعة لمنظمة العمل الدولية (ILOEST)، استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

المراجع

Artuc, Erhan, Daniel Lederman, and Guido Porto. 2015. "A Mapping of Labor Mobility Costs in the Developing World." *Journal of International Economics* 95 (1): 28–41.

Artuc, Erhan, Daria Taglioni, and Roman Zarate. 2022. "International Integration and Jobs in Palestine: A Review of the Experiences of Other Developing Countries." Unpublished manuscript, World Bank, Washington, DC.

Baier, Scott L., Jeffrey H. Bergstrand, and Matthew W. Clance. 2018. "Heterogeneous Effects of Economic Integration Agreements." *Journal of Development Economics* 135: 587-608. http://sites.nd.edu/jeffrey-bergstrand/files/2020/04/Heterogeneous-Effects-of-Economic-Integration-Agreements.pdf.

Bartik, Timothy J. 1991. *Who Benefits from State and Local Economic Development Policies?* Kalamazoo, MI: W. E. Upjohn Institute for Employment Research.

Lopez-Acevedo, Gladys, and Raymond Robertson, eds. 2012. *Sewing Success? Employment, Wages, and Poverty following the End of the Multi-Fibre Arrangement*. Directions in Development—Poverty. Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/13137.

Lopez-Acevedo, Gladys, and Raymond Robertson, eds. 2016. *Stitches to Riches? Apparel Employment, Trade, and Economic Development in South Asia*. Directions in Development Series. Washington, DC: World Bank.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تزامنت إجراءات تحرير التجارة مع استقرار النمو الاقتصادي، وتجاوز نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي النمو بالمناطق النامية الأخرى. ومع ذلك، لا يزال أداء نواتج سوق العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مثل متوسط مستويات الأجور، ومعدل العمالة غير الرسمية، ومشاركة الإناث في القوى العاملة - ضعيفا. لماذا فشلت زيادة حجم التجارة في تحقيق نتائج أفضل لسوق العمل في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في المنطقة؟

يركز تقرير الصادرات لتحسين سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تأثير السياسة التجارية على تدفقات التجارة وعلاقتها بنواتج سوق العمل المحلية في ثلاثة بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل هي مصر والمغرب وتونس. ونظرا لتنوع أسواق العمل وتنويع الصادرات وتاريخ سياسات التجارة، فإن هذه البلدان الثلاثة تقدم دروسا مهمة للتنمية الاقتصادية في المنطقة. ويمكن لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة استخدام هذه النتائج في تصميم سياسات تحسن فرص أن يسفر ارتفاع التدفقات التجارية عن تحسن في نواتج سوق العمل، ويضمن أيضاً تقاسم المنافع على نحو أكثر مساواة.

- "يدفع هذا التقرير، الذي يقوده كل من غلاديس لوبيز-أسيفيدو وريمون روبرتسون، إلى الأمام حدود المعرفة بشأن العلاقة بين التجارة وسوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الرغم من تركيزه على ثلاثة بلدان (مصر والمغرب وتونس)، فإنه يعطينا دروسا أوسع نطاقا بشأن كيفية حل اللغز الواضح المتمثل في زيادة التعرض للتجارة الذي لا تتبعه نواتج أكبر لسوق العمل في المنطقة. وهو يشير، من بين عوامل أخرى، إلى كيف يشكل تقسيم السوق حسب نوع الجنس آثار الصدمات التجارية مثل ارتفاع الصادرات. وسيستفيد واضعو السياسات في المنطقة بالتأكيد من الشواهد والتحليلات التي نقلها التقرير عن كيفية تحويل التكامل التجاري إلى أداة لتحقيق الرخاء المشترك."

أوناڤيانو كانوتو، زميل أول في مركز السياسات للجنوب الجديد، ونائب رئيس البنك الدولي سابقا

- "يحاول هذا التقرير في الوقت المناسب فهم أسباب عدم تحقيق التوسع التجاري التحسينات المرجوة في نواتج سوق العمل في ثلاثة بلدان غير مصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبدو أن السبب الرئيسي لضعف الصلة بين التوسع التجاري وتحسينات سوق العمل المشتركة على نطاق واسع هو الطبيعة المجزأة لأسواق العمل في البلدان الثلاثة، حسب نوع الجنس وكذلك الوضع الرسمي. وفي المغرب وتونس، أدى التجزأ الشديد في أسواق العمل على أساس المساواة بين الجنسين، إلى جانب تركز التجارة في القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال التي يهيمن عليها الرجال، إلى قلة منافع التوظيف التي تعود على النساء. وفي مصر، يعزى التأثير المحدود للتجارة على العمالة الرسمية إلى صغر حجم قطاع التصدير في البلاد وعدم اندماجه مع بقية الاقتصاد. وهذه النتائج بالغة الأهمية لفهم كيفية معالجة الحواجز التي تحول دون تحقيق الرخاء المشترك على نطاق واسع في المنطقة."

راجي أسعد، أستاذ بكلية هوبرت همفري للشؤون العامة، جامعة مينيسوتا

مجموعة البنك الدولي

SKU 33613